

ان تلك التسمية تكفيه لا يحل ولو نسي على سبهم ثم رمى  
 بغير جرد الا يوكل **وكره** ان يذكر مع اسم الله غيره نحو ان  
 يقول بسم الله محمد رسول الله **وان** يقول عند الذبح اللهم  
**تقبل** من فلان **وان** قال هذا القول قبل التسمية والاضحاح  
**جاز** بالكرهه ويجوز ان يكون قوله وان يكون عطف بيان لقوله  
 ان يذكر الى اخره يدل عليه قوله في الكافي ويكره ان يذكر  
 مع اسم الله تعالى شي غير كقوله عند الذبح اللهم تقبل من  
 فلان واعلم ان هذا اعني ثلاثة اوجه احدها ان يذكر موصولا  
 لامعطوف فان يكره ولا يختم الذبحة نحو ان يقول بسم الله محمد  
 رسول الله ان قل بالرفع يحل وان قال بالجاء لا هكذا يذكر  
 في النوازل وقال بعضهم هذا اذا كان يعرف النحر وقال بعضهم  
 على قياس ما روي عن محمد انه لا يرى الخطا في النحر معتبرا  
 في الصلاة ونحوها لا تختم بالذبيحة كذا في الاخير ثم ذكر  
 الامام الثمري ان ذكر غير اسم الله تعالى موصول بغير  
 واو يحل سواء كان بالرفع او بالنصب او بالجاء وثالثها ان يذكر  
 كرم موصولا على مبدل المطلق فان كان باجرا لا يحل وان كان با  
 لرفع يحل وان كان بالنصب اختلفوا فيه كذا في شرح السيد  
 للهداية وثالثها ان يقول موصول عنه صورة ومعنى  
 بان يقول قبل التسمية وقبل ان يذبح الذبيحة بفتح اللام  
 او بعده

او بعده وهذا لا بأس به كذا في الكافي **والذبح** ان يكون  
**بين الخلق والبهائم** وهو النحر من الصدر وهو رواية الميسوط  
 في الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الخلق كله ووسطه وا  
 علاه واسفله وفي ذباح الاخيرتان الذبح اذا وقع على  
 الخلق او اسفل منه لا يحل وفي فتاوى اهل سمرقند  
 ذبح شاة في ليلة مظنة فقطع اعلى من الخلق او اسفله  
 بحر كلها فظهر ان رواية الجامع الصغير مقيدة برواية  
 الميسوط وبخالف ما كره في فتاوى الامام الرستغيني بسبب  
 ذبح شاة فبقيت عقدة الخلق مما ييل الصدر وكان يجزى  
 يبقى مما ييل الراس او يوحل له لا قال هذا المصوم عن الناس  
 فليس هذا بقبر ويجوز كلها سواء بقيت المقذ مما ييل  
 الصدر او مما ييل الراس لان القبر بمنزلة قطع اكثر الاجزاء  
 وقد وجد كذا في شرح السيد للهداية **والذبح المري** وهو  
 بحري الطعام والها وقيل بحري النفس **والخلق** وهو بحري  
 النفس وقيل بحري العلف **والردجان** وهو بحري الدم وقال  
 الشافعي ان قطع الخلق والمري يحل وان يقطع الردجين  
**ولكن قطع الثلاث** منها كان مطلقا عند ابي حنيفة وهو  
 قول ابي يوسف اولا وعنه يشترط قطع الخلق والمري واحر  
 الردجين وعن محمد انه لا بأس من قطع اكثرها واحر من هذه